# [2]اصلاحات شارل جونار بالجزائر 04 فيفري 1919

# The reforms of Charles Junar in Algeria 04 February 1919

**أ.د احمد مسعود سيد علي**

**قسم التاريخ جامعة محمد بوضياف المسيلة**

**البريد الالكتروني**

**ahmedmessoud.sidali@univ-msila.dz**

| ت. الإرسال: 10– 10– 2023 | ت. المراجعة: 17–11–2023 | ت. القبول: 18–11–2023 |
|---|---|---|

**الملخص:**

تنشد هذه الدراسة محاولة لإعادة رصد روح التشريعات الفرنسية الاستعمارية وتعاطيها مع المسألة الجزائرية تشريعات انتقينا منها إصلاحات شارل جونار في فيفري 1919، بما شكلته من سابقة فريدة من نوعها أقدمت عليها إدارة الاحتلال الفرنسية مقارنة بحزمة القوانين الاستثنائية التي كانت تسن في تسير شؤون الجزائريين ، وفي قمة هرم هاته القوانين قانون الأهالي ومنه ارتأينا الوقوف عند السياق العام لصدور هذه الإصلاحات وارتباطاتها بحركة التطور التي شهدها النظام الاستعماري الفرنسي في تسيير قضايا مستعمراته على شاكلة المستعمرات الانجليزية (ظهور نظام الدومنيوم..الكومنويلث...) دواعيها الآنية أي دوافع هذه الإصلاحات الذاتية والموضوعية. هذا وقد اعتمدنا في هذه الدراسة بدرجة رئيسة على الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، فضلا عن بعض الصحف العربية والفرنسية.

**الكلمات المفتاحية:** المسألة الجزائرية، الاستعمار الفرنسي، النخبة الجزائرية، الاصلاحات الفرنسية، إصلاحات شارل جونار

**Abstract**

This study attempts to recapture the spirit of the French Colonial legislation, and its handling of the Algerian issue. From this legislation, we have selected, the reforms of Charles Junar in February, 1919 as they constituted a unique precedent, set by the French Occupation Administration, compared to a list of exceptional laws that were legislated in conducting the matters of the indigenous. Hence; we decided to stand at the first and the most important law (The indigenous law ) and from it, to look at the general context of the issuance of these reforms and their connection with the development movement witnessed by the colonial system in dealing with its colonies ( in the manner of the English colonies in particular, with the appearance of the Dominium...the Commonwealth...) or the ideas which came from the east. In this study we relied on the official journal of the republicans well as some Arabic and French newspapers**.**

**Keywords:** French Occupation, The indigenous law, French reforms, the reforms of Charles Junar

**E-mail de correspondance : sidali_280@yahoo.fr**

**مقدمة:**

شـــكلت مشـــاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى عبر إقحامهم من قبل إدارة الاحتلال الفرنسي ضربة أخرى من الضربات الموجعة التي تلقاها الشعب الجزائري مع مطلع العشرين بعد أن غدا درعا بشريا ومخزونا ماديا يسخر قسراً في الجبهات الأمامية للقتال ويلبي مطامع قوى الاستعمار والامبريالية التي أجبرته عن الدفاع عن أراضـيها المتنازع عليها أوروبيا، فضـلا عن مبدأ لا مسـاواة الذي عانوا منه خلال الخدمة العسكرية الإجبارية مقارنة بالفرنسيين في الحقوق. عبر هذا كله لاحت لديهم أفاقا واعدة تبلور خلالها وعيهم التحرري بما رأوه في أوربا من حريات كان يتمتع بها الفرد وتعلقوا بوعود كانت إدارة الاحتلال قد وعدت بها حركة الشـبان الجزائريين( محمد بن رحال، بوضـربة....) الذين طالبوا بها خلال صـدور قانون التجنيد الإجباري1912 وعود تتعلق بالمواطنة مقابل المشاركة في الحرب.

في هذا السياق جاءت إصلاحات فيفري 1919 مستوحاة من الإصلاحات التي انطلقت في خلال الحرب العالمية الأولى، بدءا بمرسوم 13جانفي 1914 الذي رفع من عدد المستشارين العامين المسـلمين في البلديات من الربع إلى الثلث ،فضـلا عن السـماح للشـبان الجزائريين الذين خدموا في الجيش الفرنسي أن يصوتوا في الانتخابات المحلية، و مشاريع إصلاحية أخرى من أجل حل المسألة الأهلية كتلك التي عرضـت أمام غرفة النواب الفرنسـية–خمسـة مشـاريع قوانين خلال الحرب– حول تخفيف شروط الحصول على المواطنة الفرنسية بالنسبة للمجندين.

والظاهر أن هذه المشاريع قدر لها أن ترى النور بعد آن توفرت لها جملة من العوامل والظروف كان على رأسها إقحام الجزائريين في الحرب العالمية الأولى وتجنيدهم فيها قسراً استجابة لنضال النخبة الجزائرية التي كانت ترافع باسم الشعب الجزائري .

وعليه جاءت هذه الدراسـة ضـمن محاولة لإعادة رصـد إصـلاحات شـارل جونار في فيفري 1919 في الجزائر واستجلاء سياقاتها ضمن حركة تطور الاستعمار بالجزائر ،هل جاءت كاستجابة آنية قدمتها سلطات الاحتلال؟ آم جاءت جراء ضغط قامت به النخبة الجزائرية؟ او بسبب حركات تمرد( ثورات بني شـــقران ، عين بســـام ،ثورة الاوراس، الهقار...) التي أخذت تلوح في الأفق وتنذر بانفجار الأوضاع ؟آم ان هذه الإصلاحات جاءت ضمن السياق العام لتطور الحركة الاستعمارية مع نهاية ق19 ومطلع ق20 بسبب تنامي سياسة التكالب الاستعماري بين القوى الكبرى ؟.

## 1-السياق العام لظهور قانون 04 فيفري 1919م :

لم يقدر لقانون شارل جونار أو سلسلة الإصلاحات أن ترى النور الا إثر مشاورات طويلة بين الحاكم العام في الجزائر شارل سيليتي جونار و رئيس الحكومة الفرنسي جورج كليمنصو، و كذلك التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ تم التصويت على القانون الذي سوف يعرف بقانون 04 فيفري 1919 بتصويت 166 عضو مؤيد للقانون مقابل 53 صوت معارضا له(أجرون، 2007: 869).

حينها كتبت بعض الصحف الفرنسية أن اصدار هذا القانون و التصويت عليه بأغلبية هو نصر لليبيراليين، و أن هذا القانون جاء كخاتمة لمرحلة بدأت منذ بداية الحرب العالمية الأولى.

و قد جاء القانون نتيجة لتضافر جملة من العوامل الخارجية والداخلية نذكر منها:

### 1.1/ عوامل خارجية:

لعبت أفكار الجامعة الإسلامية التي كان يروج لها العالم جمال الدين الافغاني عبر مجلة العروة الوثقى والمنار رفقة الشيخ عبده إثر زيارته للجزائر سنة 1903 دور رئيس في انبعاث حركة الإسلام السياسي بكل ما تحمله الكلمة من معنى بحيث بدأت تتراجع في الجزائر القوى التقليدية الاسمية التي كانت تحذر الشعب وتنشر في الأفكار القدرية التي تخدم الاستعمار عبر الطرق الصوفية المبتدعة وبداية ظهور تيار إصلاحي إسلامي استلهم أفكاره من المشرق العربي – الشيخ بن باديس- تيار سرعان ما هيكل نفسه ضمن إطار جمعوي ساهم مساهمة كبرى في إعطاء بعداً فعالاً للإسلام السياسي الذي استلهم من أفكار الجامعة الإسلامية بالجزائر مع مطلع القرن العشرين.

كان للدعاية الألمانية في صفوف المجندين العرب والتي امتد وقعها لدى الجزائريين المجندين في الحرب وضمن الجبهات القتالية وقد ساهمت جريدة الجهاد التي كانت تصدر ببرلين سنة 1916،مساهمة فعالة في تأثر الجزائريين بذلك ،وقد عاد هؤلاء في فترة ما بعد وخلال الحرب بعد فترة تجنديهم الى ديارهم بالجزائر وذكروا لذويهم مأساتهم في جبهات القتال وكيف استعملوا كدروع بشرية ووصفوا جبن الجنود الفرنسيين أمام الجنود الالمان ،كما روى بعض من أسر منهم لدى الالمان كيف كان الجنود الالمان يعاملونهم معاملة حسنة خلافاً للجنود الأسرى الفرنسيين ،حتى أن بعضهم نظم أشعار في هذ الصدد أشاد بها بشجاعة الجنود الالأمان أمام جبن الجند الفرنسيين ،وقد خلد هاته البطولات التي ساهمت بقدر كبير في تخلص الجزائريين من عقدة الخوف من المستعمر

وأسطورة التفوق ضمن قصيدة شعر شعبي لازالت تتداول بعض أبياتها عند فئات جد قليلة من كبار السن.

بالإضافة إلى ذلك كان قيام الثورة العربية بقيادة شريف حسين في أراضي الجزيرة العربية سنة 1916 ضد التيار التوراني التركي وبداية انتشار أفكار التحرر و الاستقلال العربي ،صدى لم يظهر وقعه الا عبر ركب الحج و لأجل ذلك راحت فرنسا او إدارة الاحتلال تصدر قانون منع الحج مبكر سن 1908.

كما كان لمبادئ ويلسن الأربعة عشرة خاصة البند المتعلق بحق تقرير المصير لشعوب المستعمرات خاصة الفئات التي شاركت قسرا في جبهات القتال بحيث نهلت من الأفكار التي كان يتداولها الجنود الأوربيون في خنادق القتال. زد على ذلك، انتصار الثورة الشيوعية في روسيا في أكتوبر 1917، وما خلفته من بداية فعلية لتقهقر صرح الإمبريالية العالمية بازدياد الوعي العمالي البروليتاري وظهور الأحزاب الشيوعية بحيث ظهر الحزب الشيوعي في فرنسا سنة 1922، وساهم ظهوره في انخراط فئة العمال الجزائريين في الجمعيات والنقابات التابعة له، انخراط أسهم مساهمة كبرى في اكتساب الجزائريين أساليب جديدة في النضال مثل التظاهر والتجمع والإضرابات. كل ذلك جعل الجزائري يتخلى عن أسلوبه التقليدي في النضال ضد الاستعمار من سياق القبيلة الى الحزب فغدا بذلك ولاؤه إلى الحزب بعد أن كان للقبيلة والعرش ومنه فلا غرابة أن نرى أنه بظهور حركة النجم الشمال الافريقي في مارس 1926 بدأت جحافل الجماهير التي أنهكها الفقر والجوع والأمية في الريف الجزائري تنتقل الى المدينة أملا في الحصول على عمل، وهناك غدت هاته الفئات تؤطر ضمن التنظيمات التي أخذ يستحثها حزب الشعب أو جمعية العلماء المسلمين واتحاد الشعب الإسلامي بقيادة فرحات عباس قبل الحرب العالمية الثانية(زوزو، 1985:57).

### 2.1. العوامل داخلية

ارتبط إصدار قانون فيفري 1919 بعوامل أخرى داخلية لا تقل أهمية عن العوامل الخارجية إذ أنه ومع مطلع القرن العشرين اتخذ الجزائريون أساليب جديدة في النضال مما ساعد في انبعاث الحركة الوطنية الجزائرية في ثوبها الجديد الذي تميز بالسلمية المطلبية والذي تجلى من خلال تلك الوفود الاهلية التي قدمت ما بين 1900-1914م عديد من المطالب للسلطات الفرنسية في باريس كعلامة ثقة وكانت تلك المطالب تركز على إلغاء قانون الأهالي البغيض الذي كان يشكل مطلب لجميع تيارات الحركة الوطنية الى غاية الغائه سنة 1947 بالإضافة إلى تخفيض الضرائب و إلغاء المحاكم الرادعة و زيادة فاعلية التمثيل النيابي و تحسين التعليم(سعدالله، 1992: 258)

كما أن تفعيل فرنسا لقانون منع الحج الذي جاء جراء الهجرات الكبرى التي أعقبت قانون التجنيد الاجباري سنة 1912 ،كهجرة ساكنة تلمسان إلى المشرق العربي. (جونسون، : 72) دور كبير في سن القانون الذي جاء كذلك بعد ازدياد حجم الاعتداءات على الأشخاص الأوربيين (377 هجوم سنة 1916) وضد أملاكهم (1144 هجوم )(المدني، 1971: 161).حتى أن بعض تقارير الشرطة الفرنسية في مدن الشرق الجزائري استيقظت ذات يوم من أوت 1914 على ملصقات وكتابات جدارية وعلى أشجار جاء فيها "**لقد جاء اليوم الذي سيطرد فيه الرومي بن رومي الى ما وراء البحر**" ( حربي، 1984:44)

ضف إلى ذلك، عرفت تلك الفترة بداية تشكل رأي عام فرنسي ليبرالي جاء نتيجة بروز بعض الشخصيات الليبيرالية المتعاطفة مع الجزائريين الذين كانوا يلحون من أجل اصلاح الأحوال في الجزائر و من بين هؤلاء نذكر: روزي، ليغ، ميللي، موتي، فيري، بورد، جوريس. هذا الرأي أخذ يحمل أفكار ليبرالية في تعاطيه مع مسائل المستعمرات الفرنسية والجزائر كانت احداهن ، وقد عبر هؤلاء عن رأيهم من خلال صحفهم مثل مجلة باريس التي نادت بضرورة إحداث إصلاحات تخدم مصلحة الأهالي وقد كتبت في هذا الصدد "**اننا لا نكتفي بأن نطلب منهم الرضوخ لنا ... لكننا في وطيس الحرب نخطب ودهم و نستدعيهم للجيش**"(دياكوف، 2015:.188). و في مطلع سنة 1916 انضمت جمعيات الحلف الفرنكو-إسلامي، رابطة حقوق الانسان، و لجنة شمال افريقيا للعمل الفرنكو-إسلامي لهاته الفئة الليبرالية وتبنت مطالب الموالين الجزائريين في البرلمان الفرنسي .(سعدالله، 1992: 259) و(دياكوف، 2015: 190) .

وفي الأخير نجدر الإشارة إلى ظهور سلسلة من المشاريع الإصلاحية التي تقدمت بها الحكومة الفرنسية الى البرلمان الفرنسي ونواب من هذه الهيئة كجورج ليق، دوازي، ألبين روزي، بوسونو، بليسين، أوتراي، فيوليت لاقروسيلبير لحل المسألة الاهلية ،بحيث عرضت أمام غرفة النواب خمسة مشاريع قوانين تضمنت محاولة محتشمة خوفا من اللوبي الكولونيالي لتخفيف شروط الحصول على المواطنة الفرنسية بالنسبة للمجندين و المتقاعدين المسلمين في الجيش (دياكوف، 2015: 188-189).

## 2. محتوى القانون وإجراءاته التنظيمية:

في الرابع من شهر فيفري 1919م أصدر البرلمان الفرنسي نص قانون خاص بالجزائريين دخل ضمن سلسلة الإصلاحات التي تقدم بها البرلمان الفرنسي منذ 1914، وقد ضم هذا القانون قسمان سنتناول القسم الأول و بعض مواده الاتي تخص شروط حصول الأهالي الجزائريين على حق المواطنة:[1]

**المادة الأولى:** يحق للأهالي الجزائريين الحصول على صفة المواطن الفرنسي بموجب أحكام قانون السيناتوس كونسولت لعام 1865م وبموجب هذا القانون.

**المادة الثانية:** كل جزائري اهلي يتمكن وفق او بناء على طلبه على صفة المواطن الفرنسي إذا استوفى الشروط التالية :

أ. لم يسبق له ان أدين من الطرف المحاكم الفرنسية الردعية او المدنية بجناية او جنحة تنتهي به الى فقدانه الحقوق السياسية لم يصدر في حقه عقوبة تأديبية سوآءا بسبب اعمال عدائية ضد السيادة الفرنسية، او القيام بأعمال تحريضية سياسية او دينية، او سلوك من المحتمل ان يقوض الامن العام.

ب. ان يكون قد مكث دون انقطاع لمدة عامين متتاليين في نفس البلدية سوآءا في فرنسا او الجزائر او في الدائرة الإدارية الاستعمارية او في محمية فرنسية، علاوة عن ان يكون قد أدى الخدمة العسكرية في الجيوش البرية او البحرية الفرنسية، مع مبرر حسن السيرة و السلوك بشهادة من القيادة العسكرية، أن يكون موظفا في منصب عام انتخابي وأن يكون حاصل على وسام فرنسي أو وسام فخري ممنوح من الحكومة الفرنسية وأن يكون مولوداً من أ متجنسا بالجنسية الفرنسية، وأن كون عمره 21 سنة.

**المادة الثالثة:** الأهلي المسلم الجزائري الذي يرغب في التجنس بالجنسية الفرنسية التامة طبق هذا القانون يجب أن يخاطب قاضي الصلح او السلطة التي تحل محله بطلب من نسختين.

**المادة الرابعة:** في غضون الشهر التالي لتسجيل الطلب في مكتب قاضي الصلح. يستدعي قاضي الصلح مقدم الطلب، يتحقق مما إذا كان يستوفي الشروط اللازمة ويبلغ الشخص المعني بنتائج هذا الفحص لرئيس البلدية أو

[1]. Jounal Officiel de la République Française, 1919

المسؤول عن بلدية محل إقامته. و إلى وكيل الجمهورية أو إلى الحاكم العام الذي في غضون خمسة عشر يومًا يقر بالاستلام وتقديم الملاحظات التي يرونها مفيدة..

**المادة السادسة:** يتم الإعلان عن قبول أو رفض طلب المتقدم للحصول على المواطنة خلال شهرين من تسجيل الطلب لدى كاتب المحكمة المدنية. في جلسة الاستماع العامة الأولى يصرح بأن مقدم الطلب يستوفي الشروط التي يحددها القانون ويتم قبوله في صفة المواطن الفرنسي أو رفضه.

**المادة السابعة:** في حالة الرفض سواء من قبل الحاكم العام أو من قبل المدعي العام يتم إخطار المعني.

**المادة الثامنة:** تجديد طلب الحصول على المواطنة لا يكون بعد الرفض الا بعد خمس سنوات من تقديم الطلب الأول المرفوض .

**المادة التاسعة:** يحق للطالب أن يتقدم بالنقض على مستوى المحكمة الابتدائية فقط.

**المادة الحادية عشر:** آثار القرارات الصادرة تنفيذاً للمادتين 6.7 و9 أعلاه، هي تلك التي ألحقها قانون السيناتوس كونسولت لعام 1865 بقبول مكانة المواطن الفرنسي.

### 3.قراءة في روح القانون:

خلال وقوفنا على مجمل التدابير التي جاء بها قانون فيفري 1919، يتبين أنه وسع مجالس الهيئة الناخبة التي كانت تضم 15 الف إلى 425 ألف (أجرون، 2007: 888)، لاختيار ممثليهم في المجالس البلدية و سمح كذلك من جهة لبعض الجزائريين لانتخاب ممثليهم في المجالس العامة لكنه قيد هذا الحق بأن لا يتجاوز عدد المنتخبين الربع و من جهة أخرى أعاد العمل بنظام الجماعة أي نظام العرش . القانون سمح كذلك بمضاعفة عدد المستشريين المسلمين في المجالس البلدية إلى 04 مستشريين لكل بلدية كانت تضم بين 100-1000نسمة، في ظل عدم تجاوز عدد المستشريين المسلمين الثلث. (إسماعيل، 2020:.135) .كما نص القانون على المساواة في الحصول على مناصب العمل- عدا المناصب السيادية- وفتح المجال حق الأهالي الجزائريين في الحصول على المناصب العمومية وخفف نسبيا العبء على الأهالي في مجال بعض الضرائب وألجم نسبيا الإجراءات القمعية لقانون الأهالي.

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات التي جاء بها القانون الا انه لم ينظر البتة في روح المطالب التي كانت تتقدم بها حتى النخبة الاندماجية من الأهالي الجزائريين والمتمثلة في المساواة في عدد أعضاء المجالس المنتخبة بين الجزائريين و الفرنسيين، مسألة التجنيس و المساواة بين الكولون و الأهالي حيث أبقى هذا القانون شرط التخلي عن الأحوال الشخصية مقابل المواطنة لمن طالب بحق التجنس من الأهالي الجزائريين كما تجاهل القانون روح الإصلاحات التي جاء بها حق التمثيل النيابي للجزائريين في الهيئات الانتخابية الفرنسية بباريس (بوحوش، 1997: 218). وشكل شرط الإقامة لسنتين متتاليتين للأهالي الجزائريين كشرط مسبق للحصول على حق المواطنة عقبة في وجه الجزائريين إذ أن غالبيتهم كان عليهم التنقل بحثاً عن العمل مما جعلهم سلفا يفقدون الأمل في الحصول على هذا الحق. وشكل شرط شهادة حسن السيرة و السلوك حرمان قبلي للطالب بهذا الحق من الأهالي الجزائريين لأن إدارة الاحتلال لن تمنحها الا لأبناء الباشوات والقياد. وعليه فقد تجنس بين ( 1919 و1938) 2131 أهلي فقط من الجزائريين كما يوضحه الجدول التالي: (إسماعيل، 2020: 134)

**شكل 01**: جدول يوضح تجنس الجزائريين ما بين 1919 و

| السنوات | 1919 | 1920 | 1921 | 1922 | 1923 | 1924 | 1925 | 1926 | 1927 | 1928 | 1929 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المتجنسون وفق قانون 4فيفري 1919 | 13 | 39 | 55 | 67 | 28 | 96 | 55 | 62 | 121 | 87 | 153 |
| السنوات | 1930 | 1931 | 1932 | 1933 | 1934 | 1935 | 1936 | 1937 | 1938 | المجموع | |
| المتجنسون وفق قانون 4 فيفري 1919 | 152 | 120 | 127 | 161 | 147 | 116 | 146 | 148 | 190 | 2131 | |

من خلال الجدول نلاحظ تطور عدد المتجنسين من الأهالي المسلمين بالجنسية الفرنسية، حيث كان عددهم 13 متجنسا سنة 1919 ليرتفع الى 121 سنة 1927 م ليستمر الارتفاع في منحى تصاعدي ليبلغ 190

متجنس سنة 1938، وقد يرجع ذلك الى بعض التسهيلات التي منحتها السلطات الاستعمارية فيما يخص التجنيس للبعض .

## 4.قانون 04 فيفري 1919 وردود الأفعال الوطنيين الجزائريين والأوربيين المستوطنين:

### 1.4.موقف المستوطنون من إصلاحات جونار:

لقد اعتبر المستوطنون الأوربيون الإصلاحات التي جاء بها قانون فيفري 1919 نافذة لا محالة سيستغلها التيار المتطرف من الوطنيين لتهديد الوجود الفرنسي بالجزائر، في حال تساووا معه في الحقوق وأصبح لديهم تمثيل نيابي ما من شك سيهدد مصالحهم خاصة في مجال توزيع الميزانية والحصول على القروض الفلاحية ...

لأجل ذلك شن المستوطنون حملة شرسة قبل و بعد صدور القانون واعتبروه فاتحة للأهالي ومطية سيتخذونها لا محال للاختباء وراء القوانين الفرنسية وركوب موجات التطرف البلشفي، الوطني والإسلامي على حد سواء[2] وبالرغم من التطمينات التي حاول تقديمها الحاكم العام جونار خلال تصريح أدلى به لصحيفة برقية الجزائر والتي أكد فيها ان روح الإصلاحات في حقيقة الأمر ما هي إلا نسبية ولن تفتح الباب للأهالي لتحقيق الغلبة في صناديق الاقتراع ،فضلا عن إنها لا تشمل إلا أولئك الذين دانوا لفرنسا بالولاء خلال الحرب بالإضافة إلى القيود التي اشترطها القانون للحصول على المواطنة[3]

على الرغم من ذلك فإن المستوطنين عارضوا هذا القانون قبل ميلاده واعتبروه دعامة للأهالي و لذلك ثارت ثائرتهم، فعارضوا بكل شدة كل توسيع في الحقوق السياسية لفائدة الأهالي، مدعين على حد زعمهم بأن التوسيع في الحقوق السياسية للأهالي يترتب عنه انقلاب عظيم ينذر بتحطيم صرح السيادة الفرنسية بالجزائر. و قد بذلوا كل ما يملكون من أجل إبطال هذا القانون واتخذوا من المنابر الصحفية واجهات إعلامية اثارة الراي العام الأوربي من المستوطنين مثل صحيفة الرسالة(messager) التي كانت تأكد " من المحال أن نوافق على هذا القانون الذي سيزرع البلبلة و الفوضى " و صحيفة (**l'Echo d'Alger**) التي كتب رئيس تحريرها محتج على الإصلاحات على حد قوله " **لقد ضربونا غدرا** " ثم قال "...**إن المستوطنين الجزائريين الواعين بالخطر المحدق بهم سيتمكنون**

[2]. Ikdame , 10/11/1920
3 . La Dépêche Algérienne , 13/4/1919

**من تجميع قواهم حول فكرة واحدة هي أن الجزائر فرنسية**"[4] و في 17 أوت عبرت نفس الصحيفة عن امتعاضها وسخطها من هذه الإصلاحات، ووجهت دعوة للرئيس الجديد للإدارة الجزائرية أي الحاكم العام "ابيل" Abbel لوضع حد لكل رغبة في الاستقلال أي استقلال الجزائريين فحين أن جل مطالبهم حينها لم تعبر صراحة عن المطلب الاستقلالي بل كانت تؤكد على المساواة لذلك دعته الى وضع حد وسد هاته الأبواب قبل فوات الأوان[5]

و في أثناء انعقاد مؤتمر رؤساء البلديات الجزائر في الجزائر العاصمة بتاريخ 27 ماي 1920م طالب رؤساء البلديات بالعودة إلى سياسة أهلية أكثر عقلانية و أكثر انسجاما مع متطلبات أمن السكان في المناطق الداخلية كما دعا المؤتمر الإدارة الفرنسية إلى ضرورة تعديل قانون جونار وعدم فتح باب التمثيل النيابي للأهالي بما يسمح لتسلق الجناح المتطرف من الحركة المعتدلة في النخبة الجزائرية وبالتالي المساس بسيادة فرنسا على الجزائر[6] وهو ما يفسر تخوف هؤلاء أي رؤساء البلديات من حتى أولئك الجزائريين المعتدلين من أمثال بن حبيلس وغيرهم الذين في نظره لا محال سيتسلقون منابر الهيئات الانتخابية عبر هذا القانون وسيصعدون من مطالبهم التي ستنتهي الى المطالبة بالاستقلال ويكفي الوقوف هنا عند الاستشهاد برأي رئيس بلدية وهران M Gasser الذي حذر فيه بعض النواب والشخصيات الفكرية الأوربيين الذي تبنوا الإصلاحات واعتبروها مجد وإحقاق لرسالة فرنسا الحضارية ، حذرهم أن هذه الإصلاحات ستفتح الباب للتطرف الإسلامي لا محال[7]، كما طالب رؤساء البلديات أيضا في مؤتمرهم السالف الذكر بتقوية ودعم السلطة النظامية للمسئولين الإداريين في البلديات المختلطة ومضاعفة الإجراءات التنظيمية لنظام الاحتجاز السري الذي كانت تشرف عليه المحاكم الابتدائية كما طالبوا وبكل قوة منع مشاركة الجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات(سعدالله، 1992، ص. 279).

أما ممثلي الكولون في المجلس المالي الجزائري فقد احتجوا على القانون و نادوا بالعودة الى العمل بقانون 15 جويلية 1914م بشأن الإصلاحات التأديبية للإداريين، و قد كانوا دهاة في الضغط على السلطات الفرنسية بما يقوض روح إصلاحات قانون فيفري 1919، بحيث ركزوا على ضرورة العودة الى العمل بإصلاحات جويليه 1915، التي أبقت على القبضة الحديدية لقانون الأهالي البغيض، وهو ما تمكنوا من تحقيقه في 4 اوت 1920م

4. l'Echo d'Alger, 10/02/1919.
5. l'Echo d'Alger, 17/08/1920
6. l'Echo d'Alger, 28/5/1920
7. El Akhebar, 13-04-1920.

بعد أن جدّدت السلطات الاستعمارية العمل بقانون الأهالي كما حدده قانون 15 جويلية 1914. (Nouschi, 1994 : 56)

علاوة على ذلك فقد شكل المستوطنون وفداً مكونا من 246 عضو من رؤساء البلديات وتوجهوا الى باريس من أجل مقابلة رئيس الوزراء و إبلاغه أن قانون فيفري 1919 يعرقل مسيرة المبادئ الكبرى للسياسة الفرنسية بالجزائر القائمة على اعتبار الجزائر فرنسية ،(أجرون، 2007: 869-870)كما قامت فيديرالية الفلاحين بتنظيم مظاهرة على ما أسموه بالامتيازات التي منحت للأهالي(بوحوش، ، 1979:100)

**2.4 / موقف النخبة الفرنسية:**

لقد تحكمت جملة من الخلفيات في مواقف النخب الفرنسية من قانون فيفري 1919، ونذكر منها السياق العام لظهوره بحيث أثر في تصورهم لهذا القانون. فاليساريون منهم اعتبروه يجسد مطامح فئة اقطاعية ونخبة عسكرية قدمت ولاءها للإدارة الفرنسية والجيش الاستعماري وهو ما عبّر عنه المؤرخ الفرنسي أندري نوشي بحيث رأى فيه منحة قدمت للجنود السابقين ذوي الأوسمة، و لكبار الملاك ، و للذين ترى فيهم الإدارة الفرنسية مواقف مؤيدة لها و بالتالي فان هذا القانون لم يحوي شيء يمكن أن يثير التساؤل بجدية عن الهيمنة السياسية الأوربية (Nouschi, 1994 : 54).

وقد اعتبره كذلك المؤرخ روبرت غوتييه الذي استنكر مضمون القانون لاشتراطه على الجزائريين التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية قبل أن يسمح لهم بالحصول على المواطنة الفرنسية ،كما اعتبره خاويا من أي اثر للإصلاحات حيث أبقى على قانون الأهالي و غيره من الإجراءات الاستثنائية كالمحاكم الرادعة و على القسمين الانتخابيين منفصلين و منع الجزائريين من التمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي، و اعتبره أهمل عمداً المجال القضائي الذي يحكم بها الأهالي الجزائريون وهو بالتالي لن يحقق إدماج الجزائر في فرنسا (سعدالله، 1992: 277) في حين اعتبرته بعض النخب الليبرالية من بين أهم الإصلاحات التي طالت المنظومة الاستعمارية الفرنسية في حكم مستعمراتها منذ القرن العشرين و من بينهم الكاتب بيرنارد و هو أحد المؤيدين البارزين للحكم الفرنسي في الجزائر الذي اعتبر هاته الإصلاحات مظهر حضاري ساهم في تكوين الجزائريين سياسيا ومدنيا (مدور، 2018: 164)، أما المؤرخ شارل اندري جوليان على الرغم من أنه انتقد بشدة العوائق التي حالت دون حصول الجزائريين الأهالي

حق المواطنة إلا أنه اعتبر إصلاحات قانون فيفري 1919 أهم تشريع فرنسي وضع للجزائريين قبل صدور دستور 1947 (مدور، 2018: 164)

### 3.4.موقف الوطنيين الجزائريين:

لقد جاءت الإجراءات التنظيمية التي جاءت بها إصلاحات شارل جونار فيفري 1919 مخيبة لآمال النخبة الجزائرية فلا هي حققت آمالهم رغم ما قدموه من تنازلات، و ما قدموه من خدمات في الجيش بالمشاركة في الحرب و الانخراط في المجال الإداري مع القياد والباشغات... فقد كانوا يرومون تحقيق حق المواطنة و بذلك تمنحهم كامل الحقوق السياسية و المدنية كمواطنين فرنسيين في إطار القانون الإسلامي دون التخلي عن حقهم في قانون أحوالهم الشخصية، ولا هي عبرت عن طموح الفئات الواسعة من جماهير الشعب الجزائري التي لم تطلها قط إجراءاته، لقد تجاهلت فرنسا مطلب النخبة في التجنيس الجماعي فكيف بحقوق الفئات الواسعة من الأهالي التي لم يكن يسمع لأنين أوجاعها تحت ضربات الفقر والحرمان والأمية(سعدالله، 1992: 278).

لقد عارض فرحات عباس الإصلاحات التي جاء بها جونار واعتبرها: «**لا محالة واهية، و لا تستطيع أنتكون أساسا لتشييد بناء اجتماعي صحيح و صرح محكم** "، و يضيف " **لم تغير من حالتنا، بل بقينا رعايا من اهل الذمة إن صح هذا التعبير، و بقيت القوانين تقوم حاجزا بين العربي و الفرنسي**"(عباس، 2005: 86) كانت دلالة واضحة على أن الإصلاحات كانت في عمقها جد هزيلة لم تعالج البتة المسألة الاهلية.

أوضح فرحات عباس أيضا في كتابه الشاب الجزائري موقفه بدقة من إصلاحات فيفري 1919: « لم تستفد الجزائر المسلمة، من الإصلاحات التي جاءت بها الإدارة الفرنسية سنة 1919 حتى بعشر التضحيات التي قدمتها لأجل فرنسا من حقها أن يكون لها على الأقل حرية التعريف بمشاعرها و الدفاع عن مصالحها ...اذ الظاهر أن مجرد الأنين و الصراخ هو من وجهة نظرها دليل على أسوء أنواع الجحود "(عباس، 2007: 124)

لقد عمقت هذه الإصلاحات الهوة بين الأهالي و المستوطنين و ضاعفت من اتساع حدة الصراع بين المجتمعين الأوربي والأهلي الجزائري، بل وقد قسمت هذه الإصلاحات و كيفية الاستفادة منها خصوصا فيما تعلق بالتجنيس النخبة الجزائرية التي تشكلت مع مطلع القرن العشرين إلى فئتين.

فئة مشجعة و مؤيدة للقانون سوآءا كان التجنيس فرديا او جماعيا و مستعدة لقبوله مع التخلي عن قانون أحوالهم الشخصية و كانت ترى في منفذ للحصول على المواطنة و منها الحصول على جميع الحقوق السياسية و الاجتماعية، و تولي المسؤوليات على قدم المساوات مع الأوربيين .

وكان لسان حال هذه الفئة جريدة التقدم من أمثال الدكتور ابن التهامي، بلقاسم إيبعزيزن، الشريف بن حبيلس، رابح زناتي، محمد بن العربي الشرشالي، الطيب ولد مرسلي، إسماعيل حامت، سعيد الفاسي، عمر بوضربة، محمد الصالح بن جلول و غيرهم(سعيدوني، 2021: 98-99).

أما الفئة الثانية و التي كان على يتزعمها الأمير خالد و قايد حمود فقد رفضت هذه الإصلاحات، جملة وتفصيل واعتبرت شرط التخلي عن قانون الأحوال الشخصية ضرب من ضروب طمس الهوية الدينية للشعب الجزائري ويفسر الأمير خالد هذ الرفض لسببين هما: أن الأهالي يرفضون مبدأ التجنيس كما جاء في قانون فيفري 1919 واستحالة صدور قرار فرنسي بتجنيس جماعي خوفا من ضياع الأقلية الأوربية في بحر الملايين من الأهالي(زوزو، 2012: 149-150).

**خـــاتمة:**

وعليه يمكننا أن نستخلص أن إصلاحات فيفري 1919 شكلت رغم عقمها أول محاولة جادة من إدارة الاحتلال الفرنسي للتعاطي مع المسألة الاهلية وفق أطر قانونية و تحضيرا لقانون أساسي للجزائريين المسلمين لن يرى النور إلا سنة 1947. كما ساهمت المستجدات التي جاءت بها الحرب العالمية الأولى و الدعاية الألمانية وما خلفته في صفوف الأسرى العرب على العموم والجزائريين على الخصوص الذين أقحموا في جبهات القتال في انتزاع عقدة الخوق التي علقت في قلوب الجزائريين. ولعبت أفكار الجامعة الإسلامية دور رئيس في إعادة ارتباط الوطنية الجزائرية في بعدها الحضاري الإسلامي مما جعل المعمرون المتطرفون ينظرون في الحركات الإصلاحيات التي ظهرت بالجزائر عشية الحرب العالمية الأولى وبعدها أنها ما هي إلا نواة لحركات إسلامية متطرفة ستعمل على تقوية العداء لفرنسا كما فعلت مع المقاومات الأولى. و رغم تخلي النخبة الاندماجية الفرنسية على أحوالها الشخصية بغية الحصول على حق المواطنة الا أنه لم يتحصل على هذا الحق الا فئة قليلة. وقد فتحت إصلاحات فيفري 1919 أفاقا واعدة للحركة الوطنية الجزائرية التي راحت تنخرط في العملية السياسية التي انجرت عنها الإجراءات التنظيمية لهذا القانون

وتمكنت من الفوز في الانتخابات وتحقيق التمثيل النيابي للجزائريين ،ثم وسعت من نشاطها السياسي عبر قواعدها بإنشاء تنظيمات جماهيرية شكلت منابع للحركة الوطنية أسهمت مساهمة كبرى في صنع ملحمة ماي 1945..

# البيبليوغرافيا

**باللغة الفرنسية**

**المراجع (كتب و مقالات)**


1. Nouschi, A. (1994). Dans la naissance de nationalisme algérien 1914-1954 (pp. 55-56). paris: les Edition de minuit.

**الصحافة**

1. l'écho d'Alger. 17/08/1920.10/02/1919. 28/5/1920,
2. EL Akhbar . ( 13/04/1920).
3. IKdame . (10/11/1920).
4. J.O.R.F. (1919) LOIS ET DECRETS. *Journal officiel de la République française*(36).
5. La Dépêche Algérienne . (13/4/1919).


**باللغة العربية:**

**المراجع (كتب و مقالات)**


1. أبو القاسم سعدالله. (1992). تأليف 4 (المحرر)، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 (المجلد 2، صفحة 258). بيروت: دار الغرب الاسلامي.
2. الخطيب. أ.(1986). تأليف حزب الشعب الجزائري (المجلد 1، الصفحات 48-49). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
3. المدني.أ. ت. (1971). تأليف هذه هي الجزائر (صفحة 161). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
4. إسماعيل. ال.(ديسمبر, 2020). سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في الجزائر فيما بين 1919-1939 و تأثيراتها على الحياة السياسية –قانون 04 فيفري 1919 انموذجا. دورية كان التاريخية(50)، صفحة 135.
5. بوحوش. ع(1979). تأليف 2 (المحرر)، العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية (صفحة 100). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
6. بوحوش.ع1997). تأليف 2 (المحرر)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 (صفحة 218). بيروت: دار الغرب الاسلامي.
7. جونسون. ك و ج(2014). تأليف الجزائر خارجة عن القانون (محمد معراجي، المترجمون، صفحة 72). ثالة للنشر.

8. دياكوف.ن (2015). تأليف حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين (عبد العزيز بوباكير، المترجمون، صفحة 188). الجزائر: امدوكال للنشر.
9. روبير ش. اجرون. (2007). تأليف المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871/1919. الجزائر: دار الرائد للكتاب.
10. زوزو. ع.(1985). تأليف الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939م (صفحة 57). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
11. زوزو.ع. (2012). الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة التحريرية. الجزائر: دار هومة للنشر.
12. سعيدوني.ن (2021). تأليف المسألة الثقافية في الجزائر النخب – الهوية – اللغة (الصفحات 98-99). قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.
13. عباس. ف (2005). تأليف ليل الاستعمار (ابو بكر رحال، المترجمون، صفحة 86). الجزائر: دار القصبة للنشر.
14. عباس. ف (2007). تأليف الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة الشاب الجزائري (احمد منور، المترجمون، صفحة 124). الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954.
15. قنان. ج. (1994). تأليف قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (الصفحات 180-181). الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد
16. لونيسي ر. وأخرون. (2010). تأليف تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م (المجلد 1، صفحة 206). الجزائر: دار المعرفة.
17. مدور. خ.(2018). الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1865-1962م.